

نكون أو لا نكون

أحمد نعمان

● تتجه أنظار أكثر من ٣٠٠ مليون عربي إلى الجزائر العاصمة التي تحتضن في قمة تاريخية يتوقع ، من محيي ، مس وتجدد الطموحات بما ستخرج به من نتائج تدفع بالعمل العربي المشترك نحو الأمام.

ويوسط اهتمام شعبي من المحيط إلى الخليج وترقب عالمي لهذا التجمع العربي الهام، تقف القمة العربية أمام مجموعة من القضايا والموضوعات التي تمثل تحدياً يجب مواجهته، وأخذ زمام المبادرة لدره الأخطار المحدقة بالامة في وقتنا الراهن.

فبالإضافة إلى القضايا السياسية والاقتصادية المطروحة على جدول أعمال الزعماء العرب، هناك ملفات ساخنة وهامة لابد من الوقوف أمامها وعدم تجاوزها ولو من باب الحفاظ على الحد الأدنى من التضامن والعمل المشترك.

فالتطورات الحاصلة في لبنان والضغوط التي تمارس على سوريا تتوجب التعامل معها من منطلق الحرص على وحدة الامة وتعزيز تضامنها لمواجهة الاخطار الخارجية.

ولا شك ان الإصلاحات السياسية والاقتصادية تحظى باهتمام القادة العرب إلا أن المطلوب من قمة الجزائر عمل شيء في هذا الجانب حتى لا تقع فريسة لتدخل خارجي يفرض علينا صلاحيات تخدم مصالحه وأهواه.

فالمدخل الحقيقي لأي إصلاح هو تحديث البيت العربي وإصلاح منظومة عمله بما يمكن الجامعة العربية من أداء أدوارها في خدمة القضايا الجماهيرية العربية، وهو أمر لا بد أن يحتل أولوية في أجندة القيادات العربية للانطلاق صوب التحديث والتطوير بإرادة قوية، وعزيمة صادقة.

فالمأمول من قمة الجزائر أن تشكل حلقة وصل تعمل على توجيه جهود الدبلوماسية والتعبيل بالحلول لكل القضايا العربية والإسراع في تنفيذها لتحسين صورة المشهد العربي.

فما تنتظره الامة من قاداتها في هذه المرحلة الحرجة هو مواجهة الاستحقاقات الماثلة أمامنا وبصورة موحدة والانتقال من مربع القول إلى ساحة الفعل المؤثر في صياغة الواقع العربي بصورة تواكب التغييرات والتطورات وترفض الضغوط والممارسات الخارجية الساعية إلى إكحام الخناق عن الصوت العربي.

إذا لا نريد من قادة الامة في محفلهم هذا مواصلة مسلسل الاخفاقات استناداً إلى قناعة (ليس بالامكان أفضل مما كان)، بل نطمح كشعوب عربية تعاني التشتت والانقسامات الى الخروج بقرارات تعلي من شأننا وتدعو إلى كلمة سواء ، فالمرحلة صعبة والتحديات كثيرة وكبيرة. تتطلب منا رفع شعار « نكون أو لا نكون».

دعونا نحلم

لأهل القمة

عبدالله أحمد الحيفي

● دعونا نحلم لأهل القمة. ومن حقنا على الأقل أن نحلم وحسالة الامة التي يملونها، والذين اجتمعوا في الجزائر من اجلها وكفوا أنفسهم عن السفر وقطع المسافة لهذا الغرض. نقول لهم ان احلامنا مشروعة.. حالة الامة يا اهل القمة لاتمن صديق ولا عدو ولا حبيب .

● نحن انبها السادة الاجل اعرف ان قضايانا صارت في غرف (الانعاش). نحلّم اول ما نحلّم به هو شعورك باضرار الامة المزمعة وبما نحن فيه وما نحن عليه وما يدبر لنا في الكواليس من اعدائنا حيث يجرحوننا بشعر رؤوسنا إلى ما نكره وما لاتحسبون، فدعونا نحلم بان يكون شعوركم يشبه شعور شعوبكم بما في نفس عقوبكم كما نحلّم ان نعرفوا ان اقدامنا اتعبها المسير وان النار تحرق رجل واطيها كما قالوا قديما.

احبناؤنا اهل القصة.. ونحن نحلّم نكدرهم- والذكري تنفع المومن- ان ان سلم العراق واما شعرونا لئلا يكون ما حاكوه وخيطوه لليبيا وما الكل في دائرة الخطر، شعوبكم يا اهل القمة نحلم بان نتغلبوا إلى الامام وإلى شمائلكم واليمن لان القصة «اليم» تمارس في ساحاتكم وميادينكم، لاشيء يزيد ما يدورونه لنا إلا شعوركم بما جرى وما يجري والخطر كاسليل يجرف كل الذي امامه والعاقبة للمتقين شرور اعدائهم اقول لكم يا اهل القصة ما قاله السيد المسيح عليه السلام..

افقوا بالعزم بعضنا بعضا، وما قاله كل الانبياء والرسل والحكماء والفلاسفة والمجربين .. وحاولوا قدر الامكان تحسبوا شعوبكم ولو ربح محبتكم لكمرسيكم.. نحن يا اهل القمة نحلم هذا الحلم الجميل لعل وعسى.

● افتحوا النوافذ على مصراعها لشعوبكم لتدخل منها الشمس قبل ان يفتحها الآخرون بالقوة. احبتي اهل القصة رتبوا بيوتكم فحالتها تفتح بالفوضى نتيجة وجود عدو يقصل لنا نوبا لا يربك على اجسادنا وليس من مقاسنا .

● احبتي اهل القصة.. دعونا نحلم بان تسير قافلنا إلى الغد في سلام وعلى ما يرام، وفقروا في اجتماعكم في الجزائر بما نحلم به لعل وعسى ترسو سفنكم وسفننا في الجزر الائمة حتى لا يفرقنا اعداؤنا في البحار العميقة.. حذري يا اهل القصة من ان تتبحروا من احلام شعوبكم.

دعوا يا اهل القصة كل الزهور في اوطانكم تفتح.. افتحوا صدوركم لشعوبكم، قروا في اجتماعكم ان تحترموا مشاعرهم، ودعوا تفكر مليا غير خائفة منكم، ازعوا في عقولها الامن والسلام والرخاء لتتحاف عليكم وليس منكم يا اهل القصة .

● دعونا يا اهل القمة نحلم على الأقل انكم اجتمعتكم على الصديق والمحبة، لا على الملاسة ومهادنة عدو لن يرحمكم، ويريد دفننا جميعا احياء، اقول قولي وهذا واستغفر الله لي ولكم..

الحلقة الثانية والأخيرة



■ أحمد نعمان بن شعيب

تحت شعار «الماء من أجل الحياة» تحتفل اليمن مع سائر دول العالم اليوم الثلاثاء باليوم العالمي للمياه، وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرت الاحتفال بهذا اليوم منذ العام ١٩٩٢م بهدف تكريسه للقيام بنشاطات ارشادية واطمئنية توعوية تعمق مفاهيم الحفاظ على موارد المياه، وتفاعلا مع هذا التوجه تناقش اليوم في حلقة ثانية حول المياه الحلول العاجلة والاجراءات التي اتخذتها الحكومة ممثلة بالجهات ذات العلاقة للتخفيف من حدة المشكلة التي تندر بفقر مائي يزداد ضراوة. فبالنظر إلى واقع الرؤية حول المياه ٢٠٠٠م - ٢٠٢٥م يتضح ان الاحتياجات المائية سترتفع من ٣٤٠٠ في العام ٢٠٠٠م إلى ٤٦٢٨ في العام ٢٠٢٥م مما يجعل الوضع يزداد حرجا .

تكافح الحكومة منذ عقد نصف عبر الجهات العاملة في قطاع المياه كوزارة المياه والبيئة وأجهزتها المختلفة ووزارة الزراعة والري والقطاع الخاص من أجل وضع جملة التدابير العاجلة لمنع التدهور الحاصل في قطاع المياه .

تحقيق / عبدالله محمد حزام

كيف نواجه مشكلة المياه؟!

حلول عاجلة وسياسات طويلة المدى لمواجهة المشكلة



الجيولوجية والهيدرولوجية والهيدرولوجية والهيدرولوجية .

لكن ماذا عن المعالجات المرئية في المواقع المحددة بالنضوب كحوض صنعاء، المهندس محمد حرم - مدير مشروع حوض صنعاء شمسير إلى ان اجراءات بدرس اخذانها كإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الري ويعمل المشروع في هذا الاتجاه على التعاقد مع خبراء دوليين لإعداد التضاميم النهائية ووثائق المناقصة .

وتابع: سيتم توزيع نصف كمية المياه المعالجة على الارض الزراعية لري مناطق وادي بني الحارث فيما ستوزع نصف الكمية الأخرى لري الجزر والحدائق، كما تم إجراء مسح للمساجد الكبيرة في صنعاء وتحديد كمية المياه المستخدمة يوميا خاصة المساجد القريبة من الشوارع الرئيسية، أو التي بجوارها مزارع «مقاشم» وذلك بالتعاون مع مكتب الزراعة بامانة العاصمة بالإضافة إلى إعادة استخدام مياه الوضوء غير المرتبطة بالحمامات بعد ترشيحها وجمعها في خزانات لري الجزر والحدائق .

أجندة مستقبلية

يحمل قطاع المياه رؤية مستقبلية تعتمد على تحسين الوضع الحالي والوصول إلى أهداف محددة في نهاية العام ٢٠٢٥م .

وفي هذا الصدد يقول المهندس سالم باشعيب: اتخذ القطاع من توصيات المؤتمر العالمي الثاني للمياه المتخذ في لاهي في الـ ١٧ مارس ٢٠٠٠م مؤشرا ومحددًا لموضوع الرؤية العالمية للمياه وخدماتها وضرورة توصيل المياه النقية لكل السكان قبل نهاية العام ٢٠٢٥م كما اعتمد القطاع على ما جاء في الرؤية العربية حول المياه في القرن الحادي والعشرين واعتبارهما اطارا للعمل.

وتقول المحددات التي تعتمد عليها الرؤية ان عدد السكان سيكون في نهاية العام ٢٠٢٥م نحو ٣٦.٣٠٠.٠٠٠ نسمة، فيما ستكون نسبة التغطية بالخدمات ومعدل الاستهلاك في الوضع الجغرافية والمناخية والمائية، واتخاذ الاجراءات المناسبة حول زراعة المقات بما يتلاءم مع الوضع المائي للمناطق المختلفة .

وبالإضافة إلى كل ذلك ركزت الهيئة العامة للموارد المائية حسب الوثائق الصادرة عنها على قضية الحماية من التلوث والاستنزاف من خلال دراسة كافة مصادر التلوث الحالية المحتملة ووضع ضوابط تحمي من التلوث، واتخاذ الاجراءات لمنع تلوث الوديان ومصائد المياه وإزام الجهات والمنشآت الطبية والصناعية بإجراء معالجة أولية لمخلفاتها قبل تصريفها في شبكة الصرف العامة إضافة إلى مراقبة مصادر التلوث، والتوعية المائية ومشاركة الجميع .

كما استكملت الهيئة الدراسات العامة

٩٣٪ من إجمالي استخدامات المياه وستأثر شجرة القات بنحو ٢٠٪ منها ويليها استخدام الخبز بنحو ٦٪ إلى ٨٪ بينما تستخدم النسبة المتبقية في الصناعة .

رفع الكفاءة

وقد أدى ذلك إلى تنامي سياسات المعالجة حيث يقول جمال عبدالباري: حققت مسألة رفع كفاءة استخدام المياه وترشيدها بما يضمن زيادة كفاءة الري والاستخدامات الأخرى للمياه نجاحات جيدة إلى جانب تحسين نظم نقل المياه في الزراعة وتقليل الفاقد في شبكات امداد المياه .

وكذا المراجعة الدورية لسياسة تسعيرة المياه لتسمح باسترداد كلفة الإنتاج، وإنشاء نظام توثيق متكامل وموحد للمعلومات والبيانات المائية والمناخية، وتنمية وتطوير مصادر المياه التقليدية والحفاظ عليها

والبحث عن بدائل أخرى .

وأضاف رئيس قطاع الرقابة: نعمل على الاستفادة القصوى من الحصاد المائي كما نفذنا حصرًا شاملاً للسود والحواجر المائية واعدنا خريطة عامة لمواقع السود والحواجر المقامة والتي سيتم اقامتها في المستقبل بالإضافة إلى التوسع في استخدام المياه المعالجة لاستخدامها في الزراعة المناسبة، وتطوير مجالات استخدام تحلية المياه بما في ذلك تحلية المياه الجوفية

المالحة .

وتتضمن السياسات في جوانب عدة أهمها جوانب موازنة الموارد المائية مع متطلبات الزراعة ودعم برامج الرصد المناخي الزراعي لأغراض الري وتنمية زراعة المحاصيل الملائمة مناخيا وبيئيا .

التخطيط التكاملية لمشاريع المياه والري ومراقبة مستوى التنفيذ .

وفي جوانب تنمية وتطوير الموارد المائية قال: نحت الهيئة في اجراء التقويم الدوري المنظم للموارد المائية المتناحرة من خلال إنشاء شبكة متكاملة للرصد المائي السطحي والجوفي وكذا تنفيذ برامج مراقبة دورية لمصادر المياه .

وذكر الدكتور/جمال عبدالباري - رئيس قطاع الرقابة والتنفيذ وحقوق المياه بالهيئة العامة للموارد المائية خطوة مهمة تتعلق بالوثيقة الخاصة باستراتيجية الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه والخاصة

بمشروع تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية .

وقال: تتعهد هذه الاستراتيجية باعداد الخطط والدراسات وتحديد الميزانية

المشروع لمدة ١٥ سنة قادمة .

وتركز الهيئة في ضوء هذه الخطة على تخصيص معظم الأبار التي تستخدم حاليا في زراعة القات وبعض المزروعات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه خاصة في المناطق الحضرية للشرب فقط .

خصوصا وأن الزراعة في اليمن تستحوذ على نسبة تتراوح بين ٩٠٪ إلى

المهندس سالم حسن باشعيب - رئيس الهيئة العامة للموارد المائية يقول: لقد بدأت المراجعة الجادة من جانب الدولة لإيجاد آلة جديدة تعتمد على مبدأ الفصل بين الجهة الناطقة والمقننة وبين الجهات المستخدمة للمياه .

إضافة إلى ذلك بدأ التوجه نحو إيجاد سياسات وخطط وقوانين تعتمد على تكامل العمل في قطاع المياه واعتبار المياه معياراً أو محسداً أساسياً لآلة خطط من واقع الوضع المائي وشحة الموارد التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع الخطط ذات العلاقة بالمياه .

وبالتوازي اعتمدت مسألة اعتبار «إدارة الطلب في خطط الإدارة المائية» وهو اتجاه لم يكن أردا قبل، وكان الاتجاه في الماضي يقوم على مبدأ توفير الكميات من المياه لمواجهة الاحتياجات بصورة مفردة ومجزأة وبدون الأخذ بعين الاعتبار لوضع الموارد المائية .

تتوزع مكونات قطاع المياه على عدد من الجهات تعمل في إطار عدد من الوزارات والهيئات، وليست تحت مظلة واحدة .

وقد بدأت في السنوات الأخيرة خطوات لتوحيد جهات نظر هذه الجهات تمثلت بإعداد الاستراتيجيات والسياسات برؤية موحدة مما سيساعد مستقبلاً على إيجاد خطط تنفيذية ومشاريع لا توجد فيها ازواجية أو تكرار أو تضارب .

برنامج شامل

والهامة قطاع المياه أقرت الاستراتيجية الوطنية للمياه أن الأمن المائي يأتي في المرتبة الثانية بعد الأمن القومي من حيث الأهمية .

وقد ضاعفت الهيئة العامة للموارد المائية من وسائل مواجهة المشكلة، وبفقد المهندس سالم باشعيب أن مسالة الحصول على مياه شرب نقية

أضحت مسألة صعبة في المناطق العديدة من المناطق الريفية والحضرية مما يؤثر سلباً على اوضاع السكان الصحية.

وأكد رئيس هيئة الموارد المائية أن وزارة المياه والبيئة تعمل على مواجهة هذه المشكلة منتهجة السياسة التي رسمتها الدولة ومنها تنفيذ برنامج شامل لتحديث وصيانة الشبكة العامة للمياه بهدف تخفيض الفاقد .

ولتحقيق ذلك اعتمد البنك الدولي العام الماضي ما يقارب نحو ١٤٥ مليون دولار

أمريكي إلى جانب تنفيذ مشاريع في اليمن تهدف إلى توسيع نطاق قدرة الحصول على الخدمات الأساسية.

إجراءات عاجلة

وأشار باشعيب إلى الاجراءات العاجلة المتخذة في إطار السياسات المقررة ضمن الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١م - ٢٠٠٥م .

وقال: قمنا بمراجعة واستكمال التشريعات المائية واصدار قوانين المياه وقانون الري واعداد اللوائح والضوابط التنفيذية لهما ووضع نظام لحقوق المياه، أيضاً وقف الحفر والتعميق في الأحواض المستنزفة إلا للضرورة ولأغراض الشرب بالإضافة إلى وضع ضوابط استيراد معدات الحفر وقطع الخبار .

كما اتجزنا عملية تصنيف الأحواض على ضوء أوضاعها وطويلة المدى يقول رئيس هيئة استخراج المياه الجوفية، ومراقبة كمية المياه الجوفية المستخرجة من خلال كمية الضخ بواسطة عدادات رسمية إلى جانب اعداد وتطبيق خطط لإدارة الموارد المائية في الأحواض وتحديد الحصص وفقاً للضرورة والحدود منها .

سياسات طويلة المدى

وعلى صعيد السياسات والاجراءات متوسطة وطويلة المدى يقول رئيس هيئة الموارد المائية: عملنا في هذا الاتجاه على وضع الأسس التشريعية والمؤسسية وتفعيل دور الهيئة وتطبيق التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الموارد المائية، واستمرار عملية تقويم الأوضاع المؤسسية ذات العلاقة بقطاع المياه وإزالة النظم المتباعدة ومراجعة الإجراءات الادارية وتعديلها حسب الحاجة .

ومن بين تلك السياسات -حسب باشعيب- إنشاء فروع للهيئة لتغطي المناطق المائية خاصة المستنزفة وكذا

إجراءات الري الزراعي

فيما عملت هيئة الموارد المائية حسب المهندس جمال عبدالباري على تشجيع الزراعة المعتمدة على الري المطري من خلال تقديم الدعم والتسهيلات وتشجيع التوسع في الحاصلات المقاومة للجفاف، وإعادة توزيع نشاط إنتاج الحاصلات الزراعية بما يتناسب مع الظروف الجغرافية والمناخية والمائية، واتخاذ الاجراءات المناسبة حول زراعة المقات بما يتلاءم مع الوضع المائي للمناطق المختلفة .

وبالإضافة إلى كل ذلك ركزت الهيئة العامة للموارد المائية حسب الوثائق الصادرة عنها على قضية الحماية من التلوث والاستنزاف من خلال دراسة كافة مصادر التلوث الحالية المحتملة ووضع ضوابط تحمي من التلوث، واتخاذ الاجراءات لمنع تلوث الوديان ومصائد المياه وإزام الجهات والمنشآت الطبية والصناعية بإجراء معالجة أولية لمخلفاتها قبل تصريفها في شبكة الصرف العامة إضافة إلى مراقبة مصادر التلوث، والتوعية المائية ومشاركة الجميع .

كما استكملت الهيئة الدراسات العامة

إلى رفع كفاءة الري تدريجياً حتى تصل في نهاية العام ٢٠٢٥م إلى ٦٠٪ للري بالمياه السطحية و٧٥٪ للري بالمياه الجوفية .

آلية تنظيم حركة الحفارات

بعد تنامي قضية الحفر العشوائي للأبار والتي وصلت إلى نحو ٥٠ ألف بئر أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ٢٧٧، للعام ٢٠٠٤م بتنظيم آلية حركة حفارات المياه .

وتتولى الهيئة العامة للموارد المائية تنظيم هذه الآلية من خلال التأكد من حصول الحفارات على تصاريح مرور سارية الصلاحية من الجهة المختصة في المجلس المحلي المسجل في نطاقها الحفار، وكذا ترخيص مزاولة المهنة صادر من الهيئة العامة للموارد المائية، بالإضافة إلى ترخيص حفر بئر لصالح المستفيد، وعقد عمل نافذ شريطة أن يحمل الحفار لوحة معدنية من المرور، وقد اتخذت اجراءات صارمة بحق المخالفين حسب تصريحات مسؤولي الهيئة العامة للموارد المائية .

وهنا تشير التقارير إلى تدرج ملحوظ في مخالفة الحفارات بعد الاجراءات الصرمة المتخذة بشأن المخالفين .

لكن المسؤولين في هيئة الموارد المائية يطالبون بدور أكبر للجهات الأمنية والسلطات المحلية التي اعتبرها المسؤولين الحل الأمثل للسيطرة على تحرك الحفارات والالتزام بالتراخيص الممنوحة لهم، ومنع الحفر العشوائي.

إجراءات الري الزراعي

فيما عملت هيئة الموارد المائية حسب المهندس جمال عبدالباري على تشجيع الزراعة المعتمدة على الري المطري من خلال تقديم الدعم والتسهيلات وتشجيع التوسع في الحاصلات المقاومة للجفاف، وإعادة توزيع نشاط إنتاج الحاصلات الزراعية بما يتناسب مع الظروف الجغرافية والمناخية والمائية، واتخاذ الاجراءات المناسبة حول زراعة المقات بما يتلاءم مع الوضع المائي للمناطق المختلفة .

وبالإضافة إلى كل ذلك ركزت الهيئة العامة للموارد المائية حسب الوثائق الصادرة عنها على قضية الحماية من التلوث والاستنزاف من خلال دراسة كافة مصادر التلوث الحالية المحتملة ووضع ضوابط تحمي من التلوث، واتخاذ الاجراءات لمنع تلوث الوديان ومصائد المياه وإزام الجهات والمنشآت الطبية والصناعية بإجراء معالجة أولية لمخلفاتها قبل تصريفها في شبكة الصرف العامة إضافة إلى مراقبة مصادر التلوث، والتوعية المائية ومشاركة الجميع .

كما استكملت الهيئة الدراسات العامة

إلى رفع كفاءة الري تدريجياً حتى تصل في نهاية العام ٢٠٢٥م إلى ٦٠٪ للري بالمياه السطحية و٧٥٪ للري بالمياه الجوفية .

آلية تنظيم حركة الحفارات

بعد تنامي قضية الحفر العشوائي للأبار والتي وصلت إلى نحو ٥٠ ألف بئر أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ٢٧٧، للعام ٢٠٠٤م بتنظيم آلية حركة حفارات المياه .

وتتولى الهيئة العامة للموارد المائية تنظيم هذه الآلية من خلال التأكد من حصول الحفارات على تصاريح مرور سارية الصلاحية من الجهة المختصة في المجلس المحلي المسجل في نطاقها الحفار، وكذا ترخيص مزاولة المهنة صادر من الهيئة العامة للموارد المائية، بالإضافة إلى ترخيص حفر بئر لصالح المستفيد، وعقد عمل نافذ شريطة أن يحمل الحفار لوحة معدنية من المرور، وقد اتخذت اجراءات صارمة بحق المخالفين حسب تصريحات مسؤولي الهيئة العامة للموارد المائية .

وهنا تشير التقارير إلى تدرج ملحوظ في مخالفة الحفارات بعد الاجراءات الصرمة المتخذة بشأن المخالفين .

لكن المسؤولين في هيئة الموارد المائية يطالبون بدور أكبر للجهات الأمنية والسلطات المحلية التي اعتبرها المسؤولين الحل الأمثل للسيطرة على تحرك الحفارات والالتزام بالتراخيص الممنوحة لهم، ومنع الحفر العشوائي.

إجراءات الري الزراعي

فيما عملت هيئة الموارد المائية حسب المهندس جمال عبدالباري على تشجيع الزراعة المعتمدة على الري المطري من خلال تقديم الدعم والتسهيلات وتشجيع التوسع في الحاصلات المقاومة للجفاف، وإعادة توزيع نشاط إنتاج الحاصلات الزراعية بما يتناسب مع الظروف الجغرافية والمناخية والمائية، واتخاذ الاجراءات المناسبة حول زراعة المقات بما يتلاءم مع الوضع المائي للمناطق المختلفة .

وبالإضافة إلى كل ذلك ركزت الهيئة العامة للموارد المائية حسب الوثائق الصادرة عنها على قضية الحماية من التلوث والاستنزاف من خلال دراسة كافة مصادر التلوث الحالية المحتملة ووضع ضوابط تحمي من التلوث، واتخاذ الاجراءات لمنع تلوث الوديان ومصائد المياه وإزام الجهات والمنشآت الطبية والصناعية بإجراء معالجة أولية لمخلفاتها قبل تصريفها في شبكة الصرف العامة إضافة إلى مراقبة مصادر التلوث، والتوعية المائية ومشاركة الجميع .

كما استكملت الهيئة الدراسات العامة

إلى رفع كفاءة الري تدريجياً حتى تصل في نهاية العام ٢٠٢٥م إلى ٦٠٪ للري بالمياه السطحية و٧٥٪ للري بالمياه الجوفية .

آلية تنظيم حركة الحفارات

بعد تنامي قضية الحفر العشوائي للأبار والتي وصلت إلى نحو ٥٠ ألف بئر أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ٢٧٧، للعام ٢٠٠٤م بتنظيم آلية حركة حفارات المياه .

وتتولى الهيئة العامة للموارد المائية تنظيم هذه الآلية من خلال التأكد من حصول الحفارات على تصاريح مرور سارية الصلاحية من الجهة المختصة في المجلس المحلي المسجل في نطاقها الحفار، وكذا ترخيص مزاولة المهنة صادر من الهيئة العامة للموارد المائية، بالإضافة إلى ترخيص حفر بئر لصالح المستفيد، وعقد عمل نافذ شريطة أن يحمل الحفار لوحة معدنية من المرور، وقد اتخذت اجراءات صارمة بحق المخالفين حسب تصريحات مسؤولي الهيئة العامة للموارد المائية .

وهنا تشير التقارير إلى تدرج ملحوظ في مخالفة الحفارات بعد الاجراءات الصرمة المتخذة بشأن المخالفين .

لكن المسؤولين في هيئة الموارد المائية يطالبون بدور أكبر للجهات الأمنية والسلطات المحلية التي اعتبرها المسؤولين الحل الأمثل للسيطرة على تحرك الحفارات والالتزام بالتراخيص الممنوحة لهم، ومنع الحفر العشوائي.

